

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، حسين السكران

المميز:

المميز ضده: الحقيق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٧ تقدم المميز بالطعن في القرار الصادر عن محكمة جنابات غرب  
عمان في القضية الجنائية رقم ٢٠١٢/٢٢٤ المنقرعة عن القضية الاستئنافية رقم  
٢٠١٤/٢١٩٤٣ المتضمن إدانة المميز بجرم السرقة خلافاً لأحكام المادتين ٤٠٤ و٧٦ عقوبات  
والحكم بالحبس ثلاث سنوات .

طالباً قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع فسخ القرار وإجراء المقتضى القانوني كما جاء  
بلائحة تمييز الطاعن وذلك للأسباب التالية :

- ١- جانبت المحكمة بإدانة المميز بجرم السرقة على الرغم من أن المميز قد تقدم  
ببينة دفاعية أثبت من خلالها المميز بقاءه محجوزاً لمدة تسعة أيام وتعرضه  
لضرب .
- ٢- إن محضر إلقاء القبض يخلو من الشروط الشكلية الواردة بنص المادة ١٠٠ من  
الأصول الجزائية .
- ٣- إن محضر إلقاء القبض محرر بتاريخ ٢٠١٢/٦/٢٩ ومحضر التحقيق مع  
المستأنف محرر بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠ ومحضر التحقيق لدى مدعي عام غرب  
عمان محرر بتاريخ ٢٠١٢/٧/٨ .

٤- لقد تقدم المميز ببيانات دفاعية أفادت بتعرض المميز للضرب أثناء وجوده في نظارة المركز الأمني وبقائه داخل النظارة لمدة تسعة أيام متواصلة .

وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية يطلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً لوقوعه على العلم وفي الموضوع رده وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة قد أسندت للمتهمين :

-١

-٢

-٣

تهمة جناية السرقة بالاشتراك وفقاً لأحكام المادتين ١/٤٠٤ و ٧٦ عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى كما جاء بإسناد النيابة إنه وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ توجه المتهمون جميعهم إلى مكتب المشتكي

مرج الحمام وتمكن المتهمون من دخول المكتب من خلال الباب الرئيسي بعد خلع حلقه بواسطة أداة صلبة وعندما أصبح المتهمون داخل المكتب قام المتهمون بسرقة ثمانية أطقم أقلام قيمتها ١٦٠٠ دينار ومجموعة ميداليات قيمتها نحو ١٠٠٠ دينار ومبلغ ٩٠٠ دينار وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة جنايات غرب عمان هذه الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٢/٢٢٤ تاريخ ٢٠١٤٤/٣/٢٠ المتضمن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتض المحكوم عليه بهذا القرار قطع فيه استئنافاً وبموجب القرار رقم ٢٠١٤/٢١٩٤٣ تاريخ ٢٠١٤/٦/١٧ قررت محكمة استئناف جزاء عمان رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يرتض المحكوم عليه فطعن في القرار الصادر عن محكمة جنايات غرب عمان  
للأسباب الواردة فيه .

وقبل الرد على أسباب التمييز نجد ومن الرجوع إلى لائحة التمييز إزاء كلمة موضوع  
التمييز القرار الصادر عن محكمة جنايات غرب عمان في القضية الجنائية رقم  
٢٠١٢/٢٢٤ وبما أن المميز قد طعن في قرار محكمة جنايات غرب عمان ولو ذكر  
عبارة المتفرعة عن القضية الاستئنافية رقم ٢٠١٤/٢١٩٤٣ فإن طعنه انصب على قرار  
محكمة الجنايات والأسباب الواردة بلائحة تمييزه تنصب على تخطئة المحكمة بإدانة  
المميز بجرم السرقة .

وعلى ضوء ذلك وبالرجوع إلى أحكام المادة ٢٧٠ من قانون الأصول الجزائية التي تنص  
على ما يلي : ( يقبل الطعن بطريق التمييز جميع الأحكام والقرارات الجنائية الصادرة عن  
محكمة الاستئناف وقرارات منع المحاكمة الصادرة عن النائب العام في القضايا الجنائية).

ولما كان الطعن قد وقع على قرار محكمة الجنايات فإنه والحالة هذه لا يقبل الطعن  
ويستوجب الرد شكلاً .

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً عملاً بأحكام المادة ٢٧٠ من الأصول الجزائية  
وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٤ صفر سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٧/١٢/٢٠١٤ م.

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق / غ.د